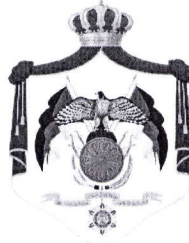


بسم الله الرحمن

الرحيم



THE PERMANENT MISSION OF  
THE HASHEMITE KINGDOM  
OF JORDAN

GENEVA

البعثة الدائمة  
للمملكة الأردنية الهاشمية

جنيف

OHCHR REGISTRY

17 AUG 2015

Recipients : CRC  
J. BOIT

REF: MD-2-1-2096

The Permanent Mission of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Office and Other international Organizations in Geneva presents its compliments to the Secretariat of the Committee on the Rights of the Child and has the honour to enclose herewith, in Arabic, the comments from the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan on the Committee's General Comment on article 4 of the Convention on the Rights of the Child.

The Permanent Mission of the Hashemite Kingdom of Jordan to the United Nations Office in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Secretariat of the Committee on the Rights of the Child the assurances of its highest consideration.

Geneva, 13, August 2015



Secretariat of the Committee on the Rights of the Child

Palais des Nations  
CH-1211 Geneva 10

### حول تنفيذ أحكام المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الطفل

حققت الأردن منذ بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل في عام 1991 الكثير من الإنجازات لحقوق ورفاه أبنائها، التقارير الدورية إلى لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة، عكست بموجيها التدابير والإجراءات المتخذة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، بما في ذلك التغييرات التي طرأت على التشريعات الوطنية والسياسات والبرامج والاستراتيجيات المستحدثة تنفيذاً للاتفاقية. وقد تقدم الأردن بتقريره الأولي إلى لجنة حقوق الطفل في عام 1993، وتقريره الثاني عام 1998، وتقريره الثالث عام 2005، أما التقرير الأخير والذي يغطي الفترة الواقعة ما بين 2005-2011 فقد تم رفعه في اب 2012، ليعكس زخم الإنجازات التي نفذت في مجال الطفولة، وذلك إبان مصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل في عام 2006، حيث جسدت منجزات الحكومة الأردنية خلال فترة التقرير الأخير نقلة نوعية للوفاء بحقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل الدولية؛ إذ اتسمت هذه المنجزات بالنهج المؤسسي الذي عكسته الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للأعوام (2004-2013) والتي أرسدت توجهات إستراتيجية في مجالات ومحاور الطفولة، وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعات الرسمية والأهلية ضمن منهجية التشارك والتشبيك الحقيقي في تحديد الأدوار والمسؤوليات، علاوة على تسهيل التمويل الدولي والمحلي وتوفيره من أجل تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن الخطة.

ولعلّ الإنجاز الأبرز الذي عكسه تقرير الأردن الأخير المرفوع إلى لجنة حقوق الطفل هو بدء حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتنفيذ الموازنة المخصصة للأطفال لأعمال حقوق الطفل. فقد تم العمل على تطوير قانون الموازنة العامة السنوي من حيث الشكل والمضمون ليتوافق مع المراحل المتقدمة في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ مفهوم المساهلة والشفافية والمتابعة التقييمية، حيث تم تطوير نماذج موازنة حديثة تتوافق مع هذا المفهوم تضمنت معلومات عن الأهداف الإستراتيجية والمهام التي تضطلع بها كل وزارة لتأمين احتياجات وحقوق الأطفال، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وكافة المجالات، المراعية لحقوق الطفل واحتياجاته عند أعداد الموازنة العامة، وبما يكفل تأمين هذه المخصصات وتوافقها مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الأردنية وخصوصاً الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (2004-2013).

وقد جاءت مبادرة تنفيذ الموازنة المخصصة للطفل في الأردن إثر قيام المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام 2009 وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف بأعداد دراسة حول تحليل الموازنات المخصصة للأطفال - تعتبر الأولى من نوعها على المستوى العربي، بهدف توفير قاعدة أساسية للبيانات الخاصة بالرصد المستمر لهذه الموازنات من خلال تحليل التشريعات والسياسات والخطط الوطنية والموازنات المرتبطة

بحقوق الطفل في أربع مجالات (الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والعمل)، من أجل توفير المعلومات التي يمكن استخدامها لاستقطاب الدعم لأعمال هذه الحقوق، حيث بينت الدراسة أنماط الإنفاق الموجه للطفل في الوزارات الحكومية الأربعة التي تم تحليل موازنتها كالتالي :

النسبة المئوية من مجموع موازنة المملكة				
2011	2010	2009	2008	
موازنة	موازنة	موازنة	مقدر	
8.3	8.0	7.3	6.7	الصحة
8.7	8.8	8.9	7.9	التربية والتعليم
1.9	1.9	1.9	1.5	التنمية الاجتماعية
0.28	0.29	0.32	0.26	العمل
النسبة المئوية لمخصصات الطفل من موازنة الوزارة				
2011	2010	2009	2008	
موازنة	موازنة	موازنة	مقدر	
36.8	36.4	37.1	36.4	الصحة
93.4	93.1	93.3	93.1	التربية والتعليم
14.6	13.4	10.3	12.5	شؤون الأسرة والحماية وذوي الإعاقة
10.1	10.5	9.9	9.9	عمالة الأطفال والتدريب المهني

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في أعقاب إقرار الدراسة المرئية الأولى للموازنة المخصصة للطفل وكسب دعم وتأيد الجهات المعنية، بادرت دائرة الموازنة العامة في الأردن بتعزيز مفهوم الموازنة المخصصة

للطفل، وقامت بإدراج المخصصات المقدرة للطفل ضمن قانون الموازنة العامة (جدول رقم (22)) لتغطي بذلك سبع وزارات هي:

وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي/المجلس القومي للتخطيط، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل ووزارة الثقافة.

كما قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال عام 2011، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف/ الأردن ودائرة الموازنة العامة، بتعزيز مبادرة أعداد الموازونات الصديقة للطفل من خلال إصدار وتعميم النشرات التوعوية بهذا الموضوع، وذلك بهدف كسب تأييد صناع القرار للوفاء بحقوق الأطفال في الأردن. ويقوم المجلس حالياً بمتابعة وتقييم مؤشرات أداء البرامج والمشاريع المخصصة للأطفال ضمن الوزارات الأربعة التي سبق تحليل موازنتها في عام 2009، وذلك للوقوف على مدى التقدم المحرز والالتزام بتلبية حقوق الطفل على المستوى الموسمي.

واستكمالاً للجهود السابقة، ويهدف توثيق قاعدة أساسية تستخدم في التخطيط لإستراتيجية طويلة الأمد تضمن التزام الموازنة برصد المخصصات اللازمة لتلبية حقوق الطفل في الأردن ضمن كافة الوزارات المعنية بحقوق الطفل، والعمل على مأسسة هذه التوجهات الإستراتيجية، فقد تم السير قدماً في عام 2013 لتنفيذ المرحلة الثانية من تحليل الموازنة المخصصة للطفل في كل من وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ووزارة العدل، حيث بينت الدراسة أنماط الإنفاق الموجه للطفل في الوزارات الحكومية التي تم تحليل موازنتها كالتالي:

0.70	0.71	0.69	0.62	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية من إجمالي موازنة المملكة (%)
0.68	0.70	0.74	0.73	موازنة وزارة العدل من إجمالي موازنة المملكة (%)
24.8	24.3	23.4	24.5	مخصصات الطفل من موازنة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية (%)
0.95	0.96	0.97	1.00	مخصصات الطفل من موازنة وزارة العدل (%)